القوة السعودية تنسحب.. والحزام الأمني يحاول اقتحام عاصمة شبوة

اتهمت الحكومة اليمنية قيادة القوات الإماراتية في بلحاف بتفجير الوضع في شبوة ومحاولة اقتحام مدينة عتق عاصمة المحافظة، رغم الجهود السعودية لإنهاء الأزمة وإيقاف التصعيد العسكري، مؤكدة عزمها مواجهة التمرد الذي يقوده ما يسمى المجلس الانتقالي بكافة الوسائل.

ونقلت وكالة الأنباء اليمنية "سبأ" عن الناطق باسم الحكومة راجح بادي قوله إن توسيع التمرد المسلح إلى محافظة شبوة يمثل تحديا واضحا لأهداف التحالف العربي.

وشدد بادي على أن موقف الوحدات العسكرية التابعة للحكومة ثابت ومتماسك وقوي في التصدي للتمرد المسلح الذي تقوم به "مليشيات المجلس الانتقالي".

انسحاب القوة السعودية

وقالت مصادر محلية إن القوة العسكرية السعودية التي وصلت المدينة، قد غادرتها باتجاه منطقة بلحاف حيث مقر القوات الإماراتية، وذلك بعد اجتماعها بمحافظ شبوة، مضيفة أن الاجتماع خرج بوعد سعودي برفع

تقرير عن الوضع في شبوة إلى القيادة السعودية.

وقالت المصادر إن اشتباكات عنيفة بدأت الخميس بين قوات الجيش ومسلحي النخبة الشبوانية -التابعين للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيا- في مدخل مدينة عتق، مركز محافظة شبوة جنوب شرقي اليمن.

وأضافت أن الاشتباكات اندلعت عند مدخل المدينة بعد فشل وساطة قبلية في نزع فتيل الأزمة بين السلطة المحلية ومسلحي النخبة الشبوانية.

من جهته، قال وزير النقل اليمني صالح الجبواني في تغريدة على تويتر إنه من خلال الاتصالات المباشرة في عتق تسيطر قوات الأمن والجيش الوطني على الموقف، نافيا احتلال مباني وشوارع من قبل المليشيات، كما نفى انضمام قادة وضباط لهم.

وأضاف الجبواني أنه رغم شدة المواجهة فإن القوات الشرعية تسطّر ملحمة دفاعاً عن الأرض والعرض ضد أطماع الإمارات في التوسع والسيطرة.

سياسيا، حذر مجلس الوزراء اليمني الخميس من التدخل في عمل مؤسسات الدولة بعدن، حيث بات دعاة انفصال الجنوب يسيطرون على كل المؤسسات المدنية والعسكرية.

وفي اجتماع ترأسه في الرياض رئيس الوزراء معين عبد الملك، ناقش المجلس وسائل مواجهة التمرد الذي تقوده في عدن مجاميع مسلحة مدعومة من قبل دولة الإمارات وتابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، حسب البيان الصادر عن المجلس.

وأكدت الحكومة اليمنية أنه لابد من استمرار عمل مؤسسات الدولة في العاصمة المؤقتة عدن.

كما شددت على مضاعفة موظفي الدولة جهودهم لتقديم الخدمات للمواطنين رغم الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الدولة، التي يزيد من تبعاتها التمرد والمواجهات المسلحة في عدن، حسب ما ورد في نفس البيان.

وعقب اجتماع استثنائي لها في الرياض الثلاثاء، حمّلت الحكومة اليمنية الإمارات مسؤولية انقلاب عدن،

وطالبتها بالكف عن تمويل المليشيات، بينما نفت أبو ظبي عبر بعثتها لدى الأمم المتحدة أن تكون دعمت هذا الانقلاب.

وكانت هيئة رئاسة البرلمان اليمني قد طالبت عبدربه منصور هادي بمراجعة العلاقات مع التحالف السعودي الإماراتي.

وفي هذا الإطار، كشف وزير النقل اليمني صالح الجبواني عن إعداد ملفات سياسية وحقوقية ضد الإمارات لرفعها إلى الهيئات والمحاكم الدولية.